المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
رئيس الحكومة
ⴰⵙⴳⵎⵉ ⵏ ⵜⵎⴰⵡⴰⵙⵜ
وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⴰⵎⵙⵙⵓⵔⵉ ⴷ ⵓⵙⵙⵏⵙⵓ ⵏ ⵜⵎⴰⵡⴰⵙⵜ

تقرير اللقاء التشاوري الثالث
للصياغة التشاركية
للخطة الوطنية الثالثة للحكومة المنفتحة

OPEN GOVERNMENT MOROCCO
الحكومة المنفتحة بالمغرب
GOUVERNEMENT OUVERT MAROC

أكتوبر 2023

OPEN GOVERNMENT MOROCCO

الحكومة المنفتحة بالمغرب

GOUVERNEMENT OUVERT MAROC

تقرير اللقاء التشاوري الثالث

للصياغة التشاركية

للخطة الوطنية الثالثة للحكومة المنفتحة

الفهرس

تقديم 3

المنهجية المعتمدة 4

اختيار المواضيع ذات أولوية 4

برمجة اللقاء 5

تدبير المشاركين 5

اختيار وتوجيه المتدخلين والخبراء 6

التنظيم اللوجستي للقاء 6

تنشيط الورشات الموازية 6

المشاركون 7

برنامج اللقاء 9

أهم مخرجات الورشات الموضوعاتية الموازية 10

الورشة الموضوعاتية حول الجماعات الترابية المنفتحة: الامكانات والاكراهات 10

الإشكاليات المطروحة 10

الحلول المقترحة 11

النتائج المنتظرة 12

الورشة الموضوعاتية حول المشاركة الشمولية للشباب والنساء والأشخاص في وضعية إعاقة 13

الإشكاليات المطروحة 13

الحلول المقترحة 14

النتائج المنتظرة 15

منهجية استثمار مخرجات اللقاء التشاوري 16

شكر وتقدير 17

تقديم

في إطار الإعداد المشترك لخطة العمل الوطنية الثالثة للحكومة المنفتحة، نظمت وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة بشراكة مع حركة بدائل مواطنة، لقاءا تشاوريا بفندق بارسيلو بفاس، وذلك يوم السبت 21 أكتوبر أكتوبر 2023 .

يهدف هذا اللقاء إلى استشارة مختلف الجهات غير الحكومية بجهة فاس-مكناس وتجميع مقترحاتهم وتوصياتهم من أجل استثمارها وأخذها بعين الاعتبار في إطار إعداد مشاريع الالتزامات التي ستشكل الخطة الوطنية الجديدة للفترة 2024-2025 .

المنهجية المعتمدة

اختيار المواضيع ذات أولوية

وفقا لمنهجية الإعداد المشترك لخطة العمل الوطنية الثالثة للحكومة المنفتحة المعتمدة، تم اختيار الموضوعين الأساسيين اللذان ستتم مناقشتهما خلال هذا اللقاء التشاوري بتنسيق مع الجمعية المنظمة للقاء والتي اقترحت موضوعين ذوا أولوية بجهة فاس-مكناس، بناءا على مخرجات لقاء تشاوري بين أعضاء مكتب الجمعية الذين ارتأوا الاشتغال على هذه المواضيع ذات الأولوية على صعيد جهة فاس مكناس .

ويتعلق الأمر بالموضوعين التاليين :

- الجماعات الترابية المنفتحة : مرجعية القانون وسياق الممارسة
- المشاركة الشمولية للشباب والنساء والأشخاص في وضعية إعاقة

وللتذكير، فقد تم التوافق حول منهجية الإعداد المشترك لخطة العمل الوطنية الثالثة للحكومة المنفتحة خلال ورشة العمل المنظمة من طرف وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، يومي 09 و10 ماي 2023 بالرباط، لفائدة أعضاء لجنة الإشراف، حيث تم خلال هذه الورشة التحضيرية تبادل الدروس المستفادة من عملية الإعداد المشترك لخطة العمل الوطنية الثانية، والاستلهام من الممارسات الدولية الفضلى في مجال المشاركة والإعداد المشترك لخطط العمل وتعبئة الذكاء الجماعي لأعضاء لجنة الإشراف للتفكير والتوافق حول منهجية مبتكرة وفعالة لتطوير خطة العمل الوطنية الثالثة للحكومة المفتوحة بشكل تشاركي.

برمجة اللقاء

تمت برمجة كافة اللقاءات التشاورية خلال الاجتماعات التحضيرية للإعداد المشترك لخطة العمل الوطنية الثالثة للحكومة المنفتحة التي عقدها أعضاء لجنة الإشراف ابتداءا من شهر يوليوز 2023، والتي تم خلالها التوافق حول:

- الجمعيات المنسقة لكل لقاء
- تواريخ اللقاءات التشاورية ومكانها
- المواضيع ذات أولوية التي ستتم مناقشتها خلال كل لقاء
- البرامج الموحدة للقاءات
- منهجية تدبير المشاركين
- العمليات والوسائط التواصلية

تدبير المشاركين

تم الإعلان عن اللقاء التشاوري بصفحة المستجدات بالبوابة الوطنية للحكومة المنفتحة، يوم 24 شتنبر 2023. وتم فتح باب التسجيل للمشاركة في هذا اللقاء في وجه جميع الفاعلين غير الحكوميين بجهةفاس-مكناس المهتمين بالمشاركة في هذا الورش وذلك من 02 إلى 16 أكتوبر 2023.

كما قامت الجمعيتين المنسقتين للقاء، بالتواصل حول اللقاء عبر شبكات الجمعيات بالجهتين وتعبئة الفاعلين غير الحكوميين المعنيين لحضور هذا اللقاء مع الأخذ بعين الاعتبار البعد الدامج للفئات الهشة.

بعد انتهاء فترة التسجيل، تم تقاسم لائحة المسجلين مع الجمعيتين المنظمتين للقاء، وبعد التأكد من توفر المقاعد اللازمة لعدد المسجلين، تم إرسال بريد الكتروني لجميع المشاركين لتأكيد قبول طلب مشاركتهم وتذكيرهم بمكان وتوقيت اللقاء.

بعد ذلك، تم تحليل لائحة المشاركين من ناحية توزيعهم الجغرافي قصد توفير الدعم اللوجستي اللازم لمشاركتهم من حيث التنقل والإيواء.

إضافة إلى ذلك، تم توجيه دعوة إلى مجلس الجهة والأقاليم والجماعات الترابية بالجهة والهيئات الاستشارية المعنية لحضور اللقاء التشاوري نظرا للدينامية الحالية التي تعرفها مجموعة كبيرة من الجماعات الترابية بمختلف مستوياتها في إطار البرنامج الطموح للجماعات الترابية المنفتحة الذي تشرف عليه المديرية العامة للجماعات الترابية.

اختيار وتوجيه المتدخلين والخبراء

تم اختيار المتدخلين والخبراء الذين سيتم اشراكم في اللقاء بتوافق مع الجمعية المنظمة وأخذا بعين الاعتبار ارتباط مجال التخصص بالموضوعين الأساسيين اللذين ستتم مناقشتهما خلال الورشات الموازية. حيث قامت الوزارة بتعبئة المتدخلين ممثلي القطاعات الوزارية المعنية، وقامت الجمعية المنظمة للقاء باقتراح الخبيرين المناسبين من الفاعليتن الغير حكوميين لتنشيط وتأطير الورشات الموازية.

كما تم في هذا الصدد عقد مجموعة من الاجتماعات التحضيرية والتوجيهية مع المتدخليين والخبراء قصد التوافق حول البرنامج النهائي للقاء ومضمون المداخلات التأطيرية ومنهجية تنشيط الورشات الموضوعاتية ونوعية المخرجات المنتظرة.

التنظيم اللوجستي للقاء

قامت اللجنة التنظيمية المكونة من ممثلي وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة والجمعية المنسقة للقاء، بتحديد الحاجيات اللوجستية الضرورية لتوفير الضروف الملائمة للقاء:

- مكان اللقاء وعدد ونوعية القاعات والمعدات اللازمة
- عدد وتوقيت الوجبات
- معايير انتقاء المشاركين الذين سيتم التكفل بإقامتهم ولائحتهم
- معايير انتقاء المشاركين الذين سيتم التكفل بمصاريف تنقلهم ولائحتهم

كما تم بتنسيق مع الشريك الدولي الداعم للقاء، التواصل المباشر مع جميع المشاركين المعنيين لإمدادهم بكل المعلومات اللازمة لتسهيل مشاركتهم.

إضافة إلى ذلك تم إعداد مجموعة من الوسائط التواصلية حول الحكومة المنفتحة والتي تم توزيعها على جميع المشاركين.

تنشيط الورشات الموازية

تم اختيار مدرسة الذكاء الجماعي، بجامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية، قصد بناء منهجية الورشات وتسهيل المشاورات والحوار حول المواضيع المعنية بتوافق مع الخبير الموضوعاتي.

استهلت كلا الورشتين الموازيتين بتقديم عرض موجز حول موضوع كل ورشة، بهدف التذكير بحيثياته وإغناء الرصيد المعرفي للمشاركين، كما تم بسط منهجية العمل الخاصة بالورشة.

بعد ذلك قام المشاركون بإجراء عصف ذهني جماعي حول المشاكل المتعلقة بموضوع الورشة. تم قاموا بعرض نتائج عملية العصف الذهني وتحديد المشاكل المتعلقة بالموضوع.

على إثر ذلك، قام المشاركون داخل المجموعات الموضوعاتية بالتفكير وتحديد الحلول المقترحة والنتائج المنتظرة منها. بعد حوالي ساعة من العمل الجماعي على الحلول والنتائج المنتظرة قام المشاركون باستعراض مخرجات عملهم.

واختتمت كلتا الورشتين بالتذكير بالمراحل المقبلة للإعداد المشترك لخطة العمل الوطنية الثالثة للحكومة المنفتحة وكذا شكر المشاركات والمشاركين على مساهمتهم القيمة وأخذ صور جماعية.

المشاركون

توزيع المشاركين حسب الفئات العمرية

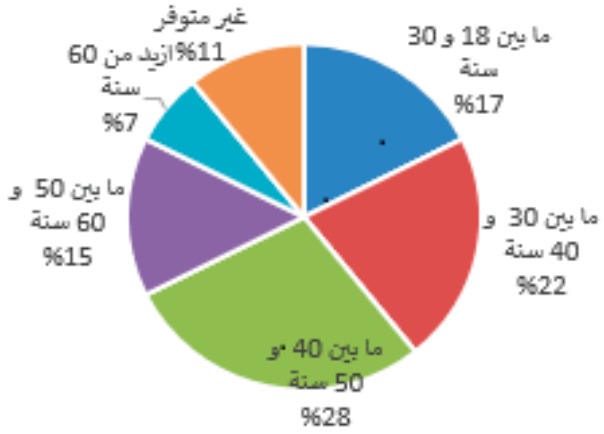

الفئة العمرية	عدد المشاركين
ما بين 18 سنة و 30 سنة	13
ما بين 30 سنة و 40 سنة	16
ما بين 40 سنة و 50 سنة	21
ما بين 50 سنة و 60 سنة	11
ازيد من 60 سنة	05
غير متوفر	08
المجموع	74

توزيع المشاركين حسب الجنس

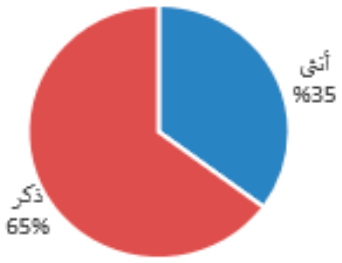

الجنس	عدد المشاركين
أنثى	26
ذكر	48
المجموع	74

توزيع المشاركين حسب الصفة

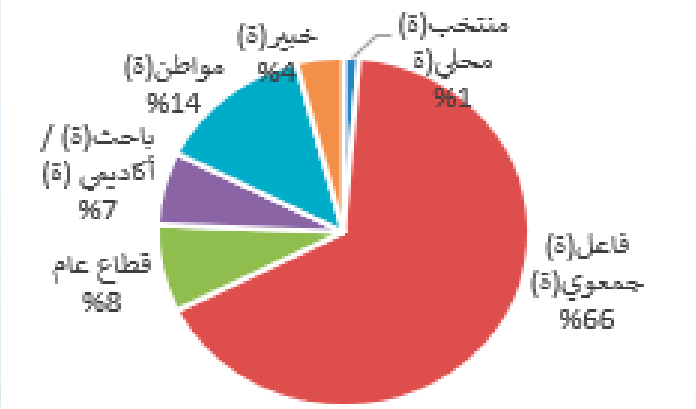

الصفة	عدد المشاركين
فاعل(ة) جمعوي(ة)	01
فاعل(ة) جمعوي(ة)	49
قطاع عام	06
باحث(ة) / أكاديمي (ة)	05
مواطن(ة)	10
خبير(ة)	03
المجموع	74

برنامج اللقاء

برنامج اللقاء التشاوري الثالث للصياغة التشاركية لخطة العمل الوطنية الثالثة للحكومة المنفتحة

يوم السبت 21 أكتوبر 2023 بفندق بارسيلو بفاس

09:30 - 09:00	استقبال وتسجيل المشاركات والمشاركين	
	الجلسة الإفتتاحية **تسيير السيد أيمن أعماليك** - عضو لجنة الإشراف الوطنية للحكومة المنفتحة	
10:00 - 09:30	**كلمات افتتاحية وتأطيرية** **كلمة السيد يوسف ربحي** - رئيس حركة بدائل مواطنة، عضو لجنة الإشراف الوطنية للحكومة المنفتحة **كلمة الأستاذة ونام مستمد** - رئيسة قسم الدراسات - وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة	
	الجلسة الثانية **تسيير السيدعزيز الديش** باحث في العلوم الاجتماعية	
10:15 - 10:00	**مداخلة حول المشاركة الشمولية للشباب والنساء والأشخاص في وضعية إعاقة** **السيد أحمد الدحماني** - أستاذ القانون بكلية الحقوق بفاس وباحث في قضايا التنمية وحقوق الانسان	
10:30 - 10:15	**مداخلة حول الجماعات الترابية المنفتحة بين مرجعية القانون وسياق الممارسة** **السيد محمد الخمليشي** - أستاذ جامعي وخبير في مجال السياسيات العمومية الترابية والمالية العامة	
11:00 - 10:30	**نقاش تفاعلي توزيع المشاركات والمشاركين إلى مجموعات موضوعاتية**	
11:30 - 11:00	**استراحة شاي**	
	ورشات موازية موضوعاتية	
14:30 - 11:30	ورشة عمل موازية رقم 1: **المشاركة الشمولية للشباب والنساء والأشخاص في وضعية إعاقة** **من تأطير السيد أحمد الدحماني** - أستاذ جامعي وخبير في قضايا التنمية وحقوق الانسان	ورشة عمل موازية رقم 2: **الجماعات الترابية المنفتحة الأمكانات والأكراهات** **من تأطير السيد محمد الخمليشي** - أستاذ جامعي وخبير في مجال السياسيات العمومية الترابية والمالية العامة
15:30 - 14:30	**استراحة غداء**	

أهم مخرجات الورشات الموضوعاتية الموازية

الورشة الموضوعاتية حول الجماعات الترابية المنفتحة: الامكانات والاكراهات

الإشكاليات المطروحة

على مستوى تعزيز الشفافية والمشاركة في السياسات العمومية الترابية

- اشكال المراسيم التطبيقية في تنزيل الاختصاصات خاصة بعلاقتها بالمشاركة
- غياب نشر وتحيين المعلومات المنشورة
- غياب نشر المنجزات المرتبطة بالبرنامج الجماعي طبقا لمرسوم اعداد برنامج عمل الجماعة
- غياب مصالح ومكاتب متخصصة بتتبع وتفصيل القوانين
- تحديد برنامج عمل الجماعة وتتبعه وتقيمه

في مجال تحقيق التنمية والعدالة المجالية

- نقص في صدقية الموارد المالية الموجودة للبرنامج
- نقص للعدالة المجالية (وجود فوارق فيما يخص برمجة المشاريع)

على مستوى تعزيز الشفافية المالية على المستوى الترابي

- عدم التوصل والتواصل بخصوص ميزانية الجماعة
- غياب ميزانية المواطن وغياب ميزانية مستجابة للنوع الجماعي

- التكتم على ميزانية الجماعة وعلى مرفقاتها
- عدم نشر تقارير الاختصاصيين الداخلي والخارجي للميزانية
- عدم تمكين المواطن من آليات مسائلة الجماعة
- نقص في التواصل حول برامج التنمية

على مستوى تعزيز الشفافية والمساءلة في عملية تطوير وتنفيذ البرامج

- عدم احترام المقتضيات الخاصة بآجال وضع برنامج التنمية وتقييمه
- نقص الاستمرارية فيما يخص برامج التنمية (استمرارية البرنامج بعد انقضاء فترة كل منتخب)

في مجال تعزيز آليات المشاركة المواطنة في ميزانية الجماعات الترابية

- عدم إشراك فعلي للمواطنين وجمعيات المجتمع المدني في مراحل إعداد وتنفيذ الميزانية
- ضعف آليات المشاركة المواطنة في ميزانية الجماعة
- نقص مشاركة الهيئات الاستشارية والمواطنين بسبب نقص او انعدام الوسائل والامكانيات

الحلول المقترحة

1. إقرار محاسبة في حالة عدم نشر وتحيين المعلومات
2. خلق فضاءات في المقاطعات للتواصل مع المواطنين والجماعات
3. إعادة النظر في النص القانوني عما يتعلق بالمراسيم التطبيقية
4. ضرورة واقعية برامج الجماعة مع الاعتمادات
5. تحقيق عدالة مجالية داخل الجماعات دون التمييز وذلك بتفعيل مبدأ تحديد الاولويات ومبادئ المساواة ومقاربة النوع
6. صدقية للمشاريع انطلاقا من الامكانيات المالية المتوفرة او المتاحة
7. تحديد ميزانية لتسيير الهيئات الاستشارية للقيام بدورها
8. تنويع وتبسيط آلية التواصل مع المواطنين والجمعيات حول مراحل إعداد وتنفيذ الميزانية
9. ميزانية تشاركية
10. نشر ملخصات تقارير الاختصاص للعموم
11. نص قانوني يتيح للمواطنين مسائلة الجماعة
12. توفير الاليات الضرورية لشفافية الميزانية المرتبطة بتمويل مشاريع البرنامج
13. ضرورة اقدام المقتضيات الخاصة بوضع برنامج التنمية وتقييمه
14. اشراك الفاعلين في تقييم البرنامج
15. اعداد تقرير حول احترام المؤشرات المعتمدة عند وضع البرنامج

16 ضرورة وضع القوانين التنظيمية المتعلقة بالحصول على المعلومة

17 تفعيل آليات المشاركة المواطنة

18 تحديد الجزاءات الزجرية في عدم تفعيل المشاركة المواطنة

19 المشاركة الفعلية للهيئات الاستشارية وتحديد آليات لتفعيل آرائها

20 ضرورة التشاركية في وضع وتنفيذ البرنامج بين الجماعات والمصالح اللامركزية

21 توفير اللوجيستيك والامكانيات لمشاركة المواطنين في اعداد البرنامج

22 اشراك أكبر للمواطن والجمعيات في كل مراحل الميزانية

النتائج المنتظرة

- تحسين علاقة المواطن بالجماعة
- استجابة برنامج عمل الجماعة لحاجيات المواطن
- تقوية المشاركة في صناعة السياسات العمومية الترابية
- تحقيق تنمية شفافة ومستدامة في الجماعات المحلية
- تحقيق عدالة مجالية بدون تمييز
- زيادة الشفافية والشمولية في عملية اتخاذ القرار وإشراك المجتمع المدني
- تحقيق تنسيق أفضل بين الجماعات المختلفة والمصالح اللامركزية في تنفيذ البرنامج
- جعل المواطن على اطلاع وإلمام بكل تفاصيل الميزانية
- استجابة للحاجيات الحقيقية للجماعة المنتظرة
- التداولية مما يتيح الدفع بعجلة التنمية داخل الجماعة
- رقابة حقيقية اجتماعية مواطنة
- استقرار المجالس
- زيادة الشفافية والمساءلة في عملية تطوير وتنفيذ البرامج
- تحقيق النجاعة الفعلية في تدبير المالية المحلية
- تحسين جودة القرارات والسياسات
- تحسين جودة البرامج من خلال استفادة من الخبرات والاقتراحات الشاملة للمواطنين

الورشة الموضوعاتية حول المشاركة الشمولية للشباب والنساء والأشخاص في وضعية إعاقة

الإشكاليات المطروحة

على مستوى اعتماد سياسات تشاركية وشفافة ودامجة للشباب

- عدم تفعيل المجلس الاستشاري للشباب
- عزوف الشباب عن المشاركة السياسية المؤسساتية
- غياب إطار مرجعي يحدد سن الشباب
- غياب استراتيجية وطنية مندمجة للشباب
- عدم التزام الدولة لتوفير فرص الشغل للشباب

في مجال اعتماد سياسات تشاركية وشفافة ودامجة للنساء

- السياسات العمومية الموجودة والموجهة للنساء غير تشاركية ولا تراعي خصوصيات النوع والمجال
- سياسات قطاعية لا تأخذ بعين الاعتبار النساء (التشغيل، التعليم، الصحة، إلخ..)
- عدم تفعيل دور هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز
- عدم وجود مؤشرات واضحة لمشاركة النساء في الشأن العام والسياسة العمومية
- عدم وجود مؤشرات توضح فعالية السياسات العمومية عموما والخاصة بالنساء خصوصا
- عدم شفافية كيفية تدبير صناديق موجة لدعم النساء مثل صندوق التكافل الاجتماعي وصندوق دعم الأرامل
- صعوبة استفادة بعض النساء خصوصا في المناطق القروية والجبلية

على مستوى اعتماد سياسات تشاركية وشفافة ودامجة للشباب

- ضعف إشراك الأشخاص في وضعية إعاقة في وضع السياسات العمومية ذات العلاقة بالإعاقة
- تغييب بعد الإعاقة في وضع الإستراتيجيات القطاعية
- صعوبة الولوج للمعلومة المتعلقة بتشغيل الأشخاص في وضعية إعاقة
- عدم تضمين المعطيات المتعلقة بالأشخاص في وضعية إعاقة في استمارة الإحصاء العام للسكان والسكنى، بالسجل الوطني الاجتماعي
- صعوبة الولوج للمعلومة المتعلقة بأنواع الإعاقة والمعطيات المتعلقة بها في المغرب
- غياب مؤشرات متعلقة بالإعاقة في البرامج الحكومية

الحلول المقترحة

- تنزيل المقتضيات الدستورية المتعلقة بإحداث مجلس الشباب والعمل الجمعوي
- سن قوانين ملزمة للأحزاب السياسية قصد إشراك الشباب في مواقع القرار لتدبير الشأن العام الترابي والوطني
- اعتماد مؤشر الشباب في الدعم الموجه للأحزاب من طرف الدولة
- وضع آليات الافتحاص للتأكد من مدى صدقية مشاركة الشباب ومحاربة تضارب المصالح
- سن قانون إطار للشباب
- وضع استراتيجية وطنية للشباب تراعي خصوصيات هذه الفئة على المستويات العمرية، المجالية والقطاعية
- وضع خطة وطنية مندمجة لتشغيل الشباب وتيسير ولوجهم لسوق الشغل
- وضع لوحة قيادة لتحديد الخصاص في سوق الشغل على المدى القريب والمتوسط
- إشراك النساء في وضع الخطط والسياسات العمومية الموجهة لهن عبر تنظيم لقاءات تشاورية تراعي العدالة المجالية
- أجرأة وتفعيل دور هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز
- تفعيل القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات
- تبسيط مسطرة الحصول على المعلومات
- وضع مؤشرات واضحة وقابلة للقياس متعلقة بالنوع
- نشر المعطيات الخاصة بهذه الصناديق من قبيل عدد المستفيدات ـ المداخيل ـ المصاريف وطرق الصرف، إلخ
- تفعيل وتبسيط مساطر مراقبة هذه الصناديق
- تقوية مشاركة الأشخاص في وضعية إعاقة في إعداد السياسات العمومية
- تعديل القوانين للسماح بمشاركة الأشخاص في وضعية إعاقة في إعداد الإستراتيجيات القطاعية والسياسات العمومية

- وضع آليات تضمن مشاركة الأشخاص في وضعية إعاقة في إعداد الإستراتيجيات القطاعية
- توفير المعلومة المتعلقة بتشغيل الأشخاص في وضعية إعاقة في المباريات والقطاعات
- تصنيف المعطيات المتعلقة بالأشخاص في وضعية في كل العمليات الإحصائية العامة أو القطاعية
- توفير قاعدة بيانات ومعطيات متعلقة بأنواع الإعاقة في المغرب
- الإعلان عن المؤشرات المتعلقة بالأشخاص في وضعية إعاقة في البرنامج الحكومي

النتائج المنتظرة

- ضمان عدالة مجالية
- مشاركة مجتمعية شبابية فعالة ومواطنة للتعبير عن أولويات الشباب
- سهولة ترافع الشباب حول قضاياهم
- سياسة عمومية موجهة للشباب
- تحقيق العدالة والإنصاف لفئة الشباب
- تحسين ظروف العيش لدى الشباب
- ايجاد خطط مستجيبة لقضايا النساء
- القدرة على تتبع وتقييم السياسات العمومية بشكل ناجع
- القدرة على وضع تقييم شفاف للسياسات العمومية
- تسهيل ولوج المواطنين وهيئات المجتمع المدني للمعلومات واستغلالها
- الرفع من عدد النساء المستفيدات من صناديق الدعم
- الوضوح في معايير الاستفادة وفي المبالغ التي تم صرفها في هذه الصناديق
- المشاركة في تقييم اداء هذه الصناديق
- سياسات عمومية مدمجة لبعد الإعاقة
- قوانين تسمح بمشاركة الأشخاص في وضعية إعاقة في وضع السياسات العمومية
- استراتيجيات قطاعية تشاركية مدمجة لبعد الإعاقة
- نشر الإحصائيات المتعلقة بالأشخاص في وضعية إعاقة في المباريات والقطاعات في المواقع الرسمية للوزارات والإدارات
- سهولة تتبع وتقييم السياسات العمومية المتعلقة بالأشخاص في وضعية إعاقة
- تتبع و تقييم السياسات العمومية و القطاعية المتعلقة بالأشخاص في وضعية إعاقة

منهجية استثمار مخرجات اللقاء التشاوري

1. نشر الأفكار والمقترحات التي تم تجميعها خلال اللقاء عبر البوابة الوطنية للحكومة المنفتحة
2. دراسة الأفكار والمقترحات التي تم تجميعها خلال اللقاءات التشاورية أو عبر إستمارة إيداع المقترحات المتوفرة بالبوابة من ناحية وضوحها ودقتها وارتباطها المباشر بمبادئ الانفتاح
3. تجميع الأفكار والمقترحات المقبولة حسب المؤسسات والإدارات المعنية
4. تقاسم الأفكار والمقترحات المقبولة مع الإدارات المعنية كل حسب اختصاصه وتنظيم اجتماعات تنسيقية مع هذه الإدارات في هذا الشأن
5. دراسة المقترحات من طرف الإدارات المعنية وتحديد تلك التي يمكن إدراجها في إطار الالتزامات المقترحة حسب مجموعة من المعايير
6. إعداد لائحة أولية الإلتزامات المقترحة من طرف الإدارات المعنية وتقاسمها مع ممثلي المجتمع المدني بلجنة الإشراف
7. تنظيم اجتماعات تنسيقية مع الإدارات المعنية، بحضور ممثلين عن المجتمع المدني بلجنة الإشراف، لدراسة الالتزامات المقترحة وتحديد الأنشطة المزمع تنفيذها والبرمجة الزمنية ومؤشرات التتبع والأثر
8. إعداد بطاقات مفصلة للإلتزامات المقترحة
9. إطلاق مرحلة التشاور العمومي حول الإلتزامات المقترحة
10. تحديد ونشر مآل الأفكار والمقترحات التي تم تجميعها مع إدراج توضيحات بشأن المقترحات التي لم يتم قبولها أو إدراجها في إطار خطة العمل الوطنية للفترة 2024-2025

شكر وتقدير

تتقدم اللجنة التنظيمية للقاء التشاوري لجهة فاس-مكناس بأسمى عبارات الشكر والامتنان لكل من ساهم في إنجاح هذا اللقاء:

- السيدات والسادة المشاركين ممثلي الجهات غير الحكومية بجهة فاس-مكناس
- السيدات والسادة المتدخلين ممثلي الإدارات العمومية والجماعات الترابية
- السيدات والسادة الخبراء ممثلي المجتمع المدني والقطاع الأكاديمي ومدرسة الذكاء الجماعي
- الهيئتين الدوليتين الداعمتين للقاء "expertise-France" ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية "OCDE"